الفصل الثامن

تأثير الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان في الفقه والتشريعات الوضعية وسلطنة عُمان

تمهيد

هناك تساؤل مهم يطرح نفسه دائماً حقيقة وهو حول مدى العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان وحرياته، وإذا ما تفحصنا الموضوع جيداً سنجد أن العلاقة قوية جداً ولا يُعد تأثيرها جانبياً أو على مجالات محددة من حقوق الإنسان. والحقيقة والواقع يقولان بأن توسع وانتشار الفساد ومحدودية النزاهة في مؤسسات الدولة سيؤدي حتماً ولا محالة إلى انتهاك التزام الدولة بحقوق الإنسان الأمر الذي سيحول دون وضع البرامج والسياسات الفعالة لتعزيز وتفعيل احترام حقوق الإنسان في الدولة. وذلك لكون أن ظاهرة الفساد تمس جميع مجالات حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه سنقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث وسيكون الأول عن تأثيرات الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان في الفقه الإسلامي والمبحث الثاني سيكون حول تأثيرات الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان في التشريعات الوضعية وأخيراً المبحث الثالث سنتطرق إلى تأثيرات الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان في سلطنة عُمان.

المبحث الأول: تأثيرات الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان في الفقه الإسلامي.

في ضوء الظروف التي يعيشها العالم العربي والإسلامي اليوم من تخلف وفساد إداري ومالي يندى له الجبين، ويثير الدهشة لكل ذي لب فقد أصبحت الضرورة ملحة للتصدي بكل حزم وعزم لهذا الداء قبل

أن يتحول إلى أزمة وكارثة ومعضلة يصعب حلها. وينبغي طرح هذه الاشكالية على خبراء الاقتصاد والاجتماع وعلماء الدين لمعرفة تداعيات انتشار الفساد وسبل مواجهته في جميع المجالات.[٣٠٨]

وحول مظاهر الفساد وأشكاله يقول الدكتور شوقي دنيا أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر: الملاحظ أن الفساد تعددت أشكاله وألوانه في عالمنا العربي الإسلامي ومن أبرزها الرشوة والهدية والإكرامية والبقشيش والإتاوة والابتزاز والنصب والاحتيال والاختلاس والسرقة واستجداء المزايا باستغلال النفوذ واستغلال المناقصات والمزايدات والعقود التي تتلوها والتهرب من دفع الرسوم والضرائب المالية والجمركية وغيرها والامتناع عن دفعها بوسائل ملتوية وبتحايل غير أخلاقي في بعض الأحيان ومنح المكافآت والتعويضات والمزايا لمن لا يستحقها.[٣٠٩]

ويدخل أيضا في نطاق الفساد عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتسخير المرؤوسين لخدمة رئيسهم وتخليص أعماله الخاصة، واستعمال السيارات والآليات العامة في مصالح خاصة شخصية ووضعها بتصرف العائلة والأقارب، والإكثار من عناصر الحراسة والوساطة غير المشروعة، والتزوير في الوثائق، وحتى استعمال الهاتف في أمور شخصية يعد نوعا من الفساد، وكذلك الإيفاد إلى مهمات أو دورات تدريبية محلية وخارجية، لمن ليس أهلاً لها والإسراف وتبذير الأموال العامة في ولائم ومكاتب فاخرة ووضع حجر الأساس لمشاريع صغيرة وتدشينها باحتفالات ونفقات كبيرة بل حتى تبادل بطاقات التهنئة والمعايدة الفاخرة المزركشة إلى جانب الهدايا التي تمنح للمسؤول مقابل تمرير وتسهيل معاملات غير قانونية وغير متوافقة مع الشروط المطلوبة.

---

[٣٠٨] سقني، فاكية. ٢٠٢٠ . المرجع السابق الاشارة اليه. ص٣٦٦.

[٣٠٩] شوقي أحمد دنيا.١٩٩٦. *النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام*. دولة قطر: جامعة قطر. مكتبة البنين قسم الدوريات. ص٢٦٩.

ويضيف د. دنيا: كل هذه الأمور تعد من قبيل الفساد الذي استشرى للأسف الشديد في مجتمعاتنا العربية والإسلامية وتسبب في تكبيد ميزانياتنا مبالغ ضخمة تذهب هباء بدلا من استغلالها في تفعيل خطط ومشروعات التنمية لرفع العناء عن كاهل الجماهير، وبدون شك فإن الإسلام يملك قوة روحية هائلة وقوة مادية نافعة ومن هنا فإنه احتوى كل ما يتيح مواجهة هذه الآفة المرضية ولعل مبدأ الحسبة الذي نادى به الإسلام هو إحدى تلك الآليات القوية التي شرعها الإسلام من أجل مواجهة كافة أنواع الفساد ومنها الفساد المالي والاقتصادي والله عز وجل يقول:(**ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ**) .[٣١٠]

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده). ومعنى اليد هنا الضرب بيد من حديد على أيدي المفسدين، فمفهوم اليد يعني الردع والزجر والمنع للمنكر لعدم انتشاره في المجتمع كما يعني استعمال السلطة وكل أجهزتها لهذا الغرض.

وحول المشكلات التي يتسبب فيها الفساد يقول الدكتور عبد الحميد الغزالي أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة القاهرة: للأسف الشديد فإن الفساد أصبح علاقة وسلوكا اجتماعيا وتسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي لهذا يصنف المختصون الفساد إلى: واسع.. وضيق، فالفساد الواسع ينمو من خلال الحصول على تسهيلات خدمية، أما الفساد الضيق فهو الرشوة مقابل خدمة بسيطة.. أي عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة مثلا كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب من منطق المحسوبية أو اختلاس أموال الدولة مباشرة.

[٣١٠] القرآن. الحج.٢٢: ٤١.

ويتلاحظ كذلك بأن انتشار الفساد في العالم العربي والإسلامي يُعد أحد أهم مظاهر التخلف، وهو يعرقل بلا شك كل خطط التنمية في المجتمعات العربية والإسلامية، ليس هذا فحسب بل إن الفساد يتسبب في زيادة كبيرة في حجم الدين الخارجي حيث وصل لأكثر من مائة وستين مليار دولار وهو ما يؤثر بشكل مباشر في خطط التنمية المستقبلية وبمعدلات الادخار المحلي الذي تناقص لأسباب مختلفة وهو ما أدى إلى عدم إمكان تنمية الموارد المالية الذاتية حيث يؤدي الفساد إلى إهدار الأموال التي تقترضها الحكومات في أمور وهمية مما يجعلها تقترض مرة أخرى وهو ما ساهم في زيادة اعتماد الدول العربية على القروض الخارجية وأدى ذلك إلى تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة إضافة إلى أن أعباء خدمة الدين تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا بد من التأكيد هنا بأنه وبدون مكافحة أنواع الفساد التي انتشرت في مجتمعاتنا فإن مظاهر التخلف الاقتصادي لن تختفي على الإطلاق فالدول المتقدمة لم تتقدم إلا لأنها حرصت على الشفافية مما أدى بالتالي إلى تدني نسبة الفساد والرشوة وعدم إساءة استخدام الموارد البشرية المتاحة ولكن في محيطنا العربي فإن الفساد الاقتصادي أسهم في سوء استغلال الموارد المتاحة الأمر الذي أدى بالتالي إلى تخلف العالم العربي في مجال التنمية مقارنة بالعديد من دول العالم وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنظيره في دول أخرى عديدة فإن العالم العربي ما زال متخلفا على المستوى الاقتصادي ولو استخدم مبادئ الاقتصاد الإسلامي في محاربة الفساد فسوف ينجح في تحقيق نتائج مبهرة في التنمية الاقتصادية.[٣١١]

فإذا كانت الرقابة في النظم الاقتصادية الوضعية يحكمها القانون فإن الاقتصاد الإسلامي لا يكتفي

[٣١١] الغزالي، محمد. ٢٠٠٥. *حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة*. جمهورية مصر العربية: دار الدعوة للطباعة والنشر.ص٢٢١.

بذلك وإنما تسبق هذه الرقابة القانونية رقابة أساسها التقوى القائمة على الإيمان بالله ابتغاء مرضاته وتجنب عقابه وهذا تطبيق عملي لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك). لهذا نجد رجال الأعمال الملتزمين بتعاليم الإسلام هم الأكثر نجاحا والأقل مخالفة لأنهم يخشون الله قبل خشية القوانين الرقابية وبهذا فإن الحل هو غرس التقوى والإيمان في قلوب التجار بل وكل مساهم في الإنتاج والتوزيع وفي كل مجالات الأنشطة الاقتصادية عامة.

تهديد للسلوك الاجتماعي:

ومن المؤكد وبشكل واضح إلى أن الصمت حيال انتشار الفساد يؤدي إلى الهبوط بالمواطنين العرب إلى مستوى ما تحت خط الفقر وبالتالي معاناة الملايين من البؤس والجوع مما يؤدي إلى انتشار حالات اليأس واتجاه شرائح من الشباب إلى الإرهاب أو الاستغراق في مستنقع وعالم التيه والمخدرات وما يتبع ذلك من جرائم أخرى ضد النفس والمال، وهناك علاقة واضحة بين انتشار الفساد الإداري والمالي وارتفاع نسبة الانتحار بين الشباب العرب.[٣١٢]

ومما لا شك فيه أن الفساد يهدد السلوك الاجتماعي ويُعتبر خروجا على المألوف من القيم والمثل الإنسانية فهو في مضمونه سلوك غير أخلاقي وخيانة للأمانة التي عرضها المجتمع على الموظف العمومي فقبلها ثم فرط فيها ويجب أن نعلم أن مشكلة الفساد تتجاوز مسألة الأرقام المالية فعلاوة على المال العام الذي تم نهبه أو الرشوة التي تم أخذها هناك خطر أعظم ألا وهو تدمير القيم التي هي أساس استقرار المجتمع وأمنه فعندما تصبح مسلكيات شائنة مثل الرشوة والتفريط في الواجب المهني والأنانية قيما بديلة عن التعفف والانضباط وحسن السيرة المهنية والتضحية لصالح المجتمع فقل على الدولة والمجتمع السلام، فلا يمكن تصور

[٣١٢] الجابري، محمد عابد. ٢٠٠٤. *الديموقراطية وحقوق الإنسان*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ١٠١.

بقاء دولة متماسكة لها مؤسسات في ظل انتشار الفساد الإداري فهو بمثابة السوس الذي ينخر جسم الكائن الحي فيقضي عليه مع مرور الوقت.

وحقيقة الأمر فإن منشأ الفساد المالي والإداري بداية يعود إلى سوء التنشئة الاجتماعية للموظف أو المسؤول وفساد أخلاقه وقيمه الاجتماعية وكما يعود أيضا إلى الخطأ الذي ارتكبه المسؤولون في تعيين مثل هذا الموظف، مع الأخذ في الاعتبار ضعف المحاسبة والمساءلة وعدم فرض العقوبات الرادعة على الموظف المسيء ماليا وإداريا، كما أن بعض المواطنين يساعدون على انتشار الفساد من خلال قيامهم بتقديم الهدايا المالية والعينية للموظفين لقاء إنجاز معاملاتهم التي قد تكون أصولية ولا يحتاج إنجازها لمثل هذا السلوك، ولذلك فإن سبل التخلص من هذه الآفة تكمن في ضرورة تبني حملات تربوية وإعلامية لنشر الوعي الديني والأخلاقي بين الجماهير والموظفين باعتبار أن ارتفاع الوعي الديني له أبلغ الأثر في حرص الإنسان على عدم الإفساد في الأرض بالإضافة إلى رفع مستوى العقوبات التي يتعرض لها الموظف الفاسد ليكون له دور كبير في مكافحة الفساد، ولا ننسى أن المسلمين الأوائل عندما طبقوا تعاليم الدين الإسلام الحنيف في مجال العقوبات تراجعت معدلات الجرائم الأخلاقية والمالية في مجتمع المسلمين، لهذا يتوجب على الحكومات العربية والإسلامية استلهام القوانين والتشريعات التي سنها الإسلام لمواجهة مختلف الجرائم وكذلك يجب تفعيل الرقابة الشعبية لتكون سندا مؤازرا للرقابة الرسمية وتأسيس آليات فاعلة تأخذ بالحسبان الجوانب الاجتماعية والثقافية فضلا عن القانونية تساندها في ذلك حملات إعلامية وتثقيفية مستمرة تقوم بها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمرجعيات الدينية للقضاء على الفساد المالي والإداري وتقليل تأثيراته في عمليات التنمية.[٣١٣]

[٣١٣] *الفساد المالي والإداري. كيف واجهه الإسلام؟* جريدة الخليج الاماراتية. العدد ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨م. الشبكة العنكبوتية (الانترنت). تاريخ الزيارة الأربعاء ١٥ جمادى الآخر ١٤٤٣ هـ. ١٩ يناير ٢٠٢٢ م.

وعن كيفية مواجهة الإسلام للفساد الاقتصادي يقول الدكتور محمد الدسوقي أستاذ الفقه في جامعة القاهرة: إن الإسلام كان واضحا في نهيه عن ارتكاب الفساد والإفساد في الأرض حيث يقول الله تعالى:

(وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ). [٣١٤]

وقال تعالى: **(وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)**.[٣١٥]

والفساد لا ينتشر إلا عندما تنتشر المعاصي والتمرد على منهج الله عز وجل، إذ لا يتصور حدوث الفساد أيا كان نوعه عند الالتزام بشرع الله ومنهجه حيث يقول الله تعالى: **(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)** .[٣١٦]

ونحن بداية الأمر في حاجة إلى أدوات وآليات وإجراءات فعالة في مضمار المكافحة وسد الذرائع وأول تلك الآليات تقويم السلوك الذاتي والفردي من العامل والمواطن العادي المدفوع تحت الضغوط أو الإغراءات إلى الفساد دفعا بحيث يتحصن ذلك ضد الفساد، وذلك لن يكون إلا بتقوية الوازع الديني عن طريق خطب الجمعة والدروس الدينية وكذلك يجب على وسائل الإعلام وكل صاحب قلم ووسيلة تنويرية وتثقيفية وتعليمية أن يلعبوا دورا في رصد الظواهر وتقصيها والتأكد منها وتسليط الضوء عليها لتضييق الخناق على أفرادها وشبكاتها والإعلان عن النتائج المؤكدة بنتيجة التحقيق النزيه أو صدور أحكام قطعية.. وأذكر هنا بأسلوب تجريس الغشاشين من قبل المحتسب في صدر الإسلام، حيث كان الغشاش يحمل على حمار ووجهه نحو الخلف ويقرع هو أو مرافقه جرسا لتنبيه الناس إلى شناعة فعلته ولا مانع من استخدام وسيلة التجريس مع

---

[٣١٤] القرآن.البقرة.٢: ٢٠٥.

[٣١٥] القرآن.البقرة.٢: ٦٠.

[٣١٦] القرآن. الروم ٣٠: ٤١.

تطويرها بما يلائم العصر بحيث يدرك كل مفسد في الأرض أنه سيجر العار على نفسه وأهله إذا ما تم اكتشاف فساده.

ومن الأمور الضرورية والقوانين التي تحتاج المجتمعات الإسلامية لتفعيلها اليوم القانون الإسلامي المعروف: من أين لك هذا؟ حيث يكون من سلطة المجتمع محاسبة أي شخص مهما علا شأنه طالما بدت عليه علامات الثراء بصورة مفاجئة وليتذكر المسلمون ما حدث من الأعرابي عندما عارض الفاروق عمر (رضي الله عنه) حيث قال الأعرابي له: لا سمع ولا طاعة من أين لك هذا الثوب الطويل وقد أعطيت كل واحد من الرعية ثوبا لا يكاد يكفيه من تلك الأثواب التي جاءت لبيت مال المسلمين وعلى الفور أوضح الخليفة الراشد مصدر الثوب وختم حديثه قائلا قولته الخالدة: لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها هكذا نهضت الأمة وبنت حضارة عظيمة مترامية الأطراف ولو اقتفينا أثر هؤلاء لوصلنا إلى مثل ما وصلوا إليه وأكثر.

من جانب آخر لا بد من التأكيد على أن الإسلام قام بالفعل بوضع تشريعات تمنع كل أشكال الفساد ويجب علينا اليوم تفعيل تلك التشريعات من أجل تحقيق المساواة بين الناس وتحقيق العدل ووقتها سننجح في القضاء على محاولات البعض الإثراء الغير مشروع من الحرام وهذا هو العدل الذي جعل الأمة الإسلامية تصل إلى حد من الغنى والثراء في عهد عمر بن عبد العزيز لدرجة أنهم كانوا يبحثون عن الفقراء والمحتاجين لإعطائهم المال فلا يجدون ويبحثون عن الشباب غير المتزوجين لتزويجهم من بيت المال فلا يجدون فالكل غني وقادر على تزويج نفسه وكل ذلك يعود إلى أن العدل ساد بين أفراد المجتمع وهو ما أدى إلى إشباعهم تماماً.[٣١٧]

[٣١٧] كباره، أسامة ظافر. ٢٠٠٩. *الفساد في الارض وموقف الاسلام منه: دراسة في مفهوم الفساد وابعاده المعاصرة*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص٩٧.

أريد أن أضرب مثلاً من الماضي يبين كيفية مواجهة الإسلام للفساد، فعندما جاءت أموال وكنوز كسرى بقطعها الصغيرة والكبيرة إلى الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يحضره علي بن أبي طالب فبكى فقلب عمر بن الخطاب بالعصا كنوز كسرى وقال إن الذي أدى هذا لأمين، وبكى فكان بجانبه علي بن أبي طالب وقال له: يا أمير المؤمنين عففت فعفوا ولو رتعت لرتعوا.

ولو تأملنا هذا المثل لوجدنا فيه العلاج النهائي للفساد الذي تعانيه مجتمعاتنا الإسلامية اليوم، ولو أدركنا أهمية أن يكون الحاكم قدوة وقد نهى الإسلام عن الفساد في العديد من آيات الذكر الحكيم لأنه مفسد للعقل ومفسد للمال ولمقاصد الشريعة الإسلامية، فهناك خمسون آية تنهى عن الفساد تم ذكرها في بداية بحثنا، وتربط الفساد بالأرض مصدر رزق الإنسان إحدى عشرة آية منها تبين عقاب المفسدين أي العقاب الذي أقره الله سبحانه وتعالى للمفسدين.

ولقد كان كذلك للسنة النبوية المطهرة وقفة متميزة في هذا الشأن منها قول: الرسول صلى الله عليه وسلم: لعن الله الراشي والمرتشي ومن هذا المنطلق فإن تفعيل دور الوازع الديني وتعريف المسلم بالعقاب الإلهي للمفسدين بالإضافة إلى تفعيل القوانين الإسلامية التي هدفت لردع المفسدين سيكون له أبلغ الأثر في التخلص من آفة الفساد وما ينتج عنها من خلل في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[٣١٨]

المبحث الثاني: تأثيرات الفساد الاداري والمالي على حقوق الإنسان في التشريعات الوضعية

لقد أشار تقرير صادر مؤخراً من الأمم المتحدة للتنمية البشرية إلى أن حجم الرشى التي تدفع في الدول العربية فقط يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، وهناك دراسة لمنظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد في تقرير حديث نشر مؤخرا كشفت النقاب عن أن الدول العربية أصبحت الأسوأ عالميا في مكافحة الفساد.

[٣١٨] اللمساوي، أشرف. ٢٠٠٧. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٩.

فإذا كنت بحاجة إلى رخصة قيادة محلية فإن أسابيع من العمل الورقي والتأخير يمكن تجنبها إذا لجأت إلى دفع البقشيش (الكلمة التقليدية المرادفة لكلمة رشوة) إلى المسؤول المعني بعمل تلك الرخصة. وعند النظر إلى الفساد المالي والإداري من منظور حقوق الإنسان، من المهم التفرقة بين فساد الدول (الفساد في القطاع العام) وفساد الهيئات من غير الدول (الفساد في القطاع الخاص).

وبالتالي نستطيع القول بأنه يمكن أن يقع الفساد في القطاع العام أي في دوائر الحكومة والإدارة الدولة هي المسؤولة عن أي انتهاك لحقوق الإنسان يترتب على سلوك أشخاص يتصرفون بصفتهم العامة. ناهيك عن أن الدولة يمكن أن تكون مسؤولة أيضاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتسبب فيها الفساد في القطاع الخاص. وواجب الدولة تجاه الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان يلزمها بحماية الناس وعليه فإن ذلك يقتضي منها منع الغير من انتهاك حقوق الإنسان. وطبقاً لبُعد حقوق الإنسان هذا، يجب على الدول أن تعمل على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان (لا أن تمتنع عن انتهاك حقوق الإنسان فحسب).

والإقرار بهاتين الفئتين من الفساد لا ينبغي أن يحجب واقعية وحقيقة إمكانية حدوث الفساد أيضاً على الصعيدين الدولي أو العالمي. وإلى جانب الفئتين المذكورتين أعلاه، يقع الفساد على الصعيد الدولي في المنظمات الدولية وشركات الأعمال غير الوطنية. وفي الحالة الأولى تتحمل المنظمات الدولية والدول الأعضاء فيها المسؤولية عن سلوك المنظمة، وخاصة المسؤولية عن أي انتهاك لحقوق الإنسان ناتج عن سلوكها. ومن الصعوبة إثبات مسؤولية دول معينة عن الفساد الذي يقع في قطاع الأعمال غير الوطنية. فمن ناحية تتحمل كل دولة المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة على معاهدات حقوق الإنسان الذي ترتكبه شركات الأعمال غير الوطنية التي تعمل على أراضيها. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن مكافحة الفساد في شركات الأعمال غير الوطنية على نحو مناسب وفعال تستلزم بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" الذي يرمي إلى ضمان تنفيذ حقوق الإنسان فيما يتصل بهيئات الأعمال، لما يحقق الصلة بين الأعمال وحقوق الإنسان والفساد. وعليه فإن نهج حقوق الإنسان إزاء الفساد الموضح في هذا التقرير يمكن أن يضيف جانباً جديداً للمبادئ التوجيهية القائمة.

وهنا لا نكشف سراً في التأكيد بأنه يمكن الربط بين حقوق الإنسان والفساد بطريقتين هما:

أ. إمكانية وقوع انتهاك لحقوق وحريات الإنسان بسبب تصرف فاسد.

ب. إمكانية وقوع انتهاك لحقوق وحريات الإنسان بسبب تدابير مكافحة الفساد.[٣١٩]

ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الماضية أضحى من الواضح الأن أن إفساد عملية التمتع بحقوق الإنسان أثر من أثار الفساد السلبية. وعلى سبيل المثال ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ م ما يلي:

أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية أقرت باطراد في بحر السنوات الأخيرة بأثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، التي يمكن أن ينتهكها الفساد؛ ومن الأمثلة على ذلك:

إذا وقع فساد في قطاع التعليم فإن الحق في التعليم يمكن أن ينتهك. وإذا وقع فساد في الهيئة القضائية فإن الحق في الاحتكام إلى القضاء والحق في محاكمة عادلة يمكن أن ينتهكا.

وإذا وقع فساد في قطاع الصحة أو قطاع الرعاية الاجتماعية، فإن الحق في الاستفادة من الخدمات الصحية أو الحق في الغذاء يمكن أن ينتهكا (ضمن حقوق أخرى). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتأثر مبدأ

---

[٣١٩] الأمم المتحدة. الجمعية العامة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة السادسة والعشرون. البندان ٣ و٥ من جدول أعمال. ١٤ May ٢٠١٤ General Arabic
Original: English

عدم التمييز إذا اضطُر شخص لدفع رشوة لأحد من أجل الحصول على حق عام أو على خدمة عامة. ومن الصعب أن يكون هناك حق من حقوق الإنسان لا يمكن للفساد أن ينتهكه.

ويؤيد هذا الرأي العديد من الردود الواردة على الاستبيان من مختلف أصحاب المصلحة. وتوضح الردود أن الفساد له أثر سلبي على التمتع بحقوق الإنسان. وقد تبين أن طائفة عريضة من حقوق الإنسان يمكن أن ينتهكها الفساد، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في العمل والحق في الغذاء والحق في المسكن والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الخدمات العامة والحق في التنمية؛ ومبدأ عدم التمييز؛ فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في محاكمة عادلة والحق في المشاركة في الحياة العامة. وتشير الردود على الاستبيان إلى أن كل حق من حقوق الإنسان تقريباً يمكن أن يتأثر بالفساد؛ وتسلط هذه النقطة الضوء على رد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الاستبيان.

وعليه فإن نشطاء حقوق الإنسان يعتبرون الفساد خرقاً لمبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان وحرياته؛ ألا وهو مبدأ المساواة.[٣٢٠]

المبحث الثالث: تأثيرات الفساد الإداري والمالي على حقوق الإنسان في سلطنة عُمان

لعل من حسن الطالع أن يصادف ٩ ديسمبر من كل عام اليوم العالمي للفساد، ويصادف بعده بيوم مباشرة احتفاء كافة دول العالم في ١٠ ديسمبر من كل عام باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك لأنه اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م وثيقة تاريخية غير قابلة للتصرف لكل إنسان في العالم.

[٣٢٠] اللمساوي، أشرف. ٢٠٠٧. *حقوق الإنسان وضماناته في الشريعة الإسلامية والإعلانات العالمية والمواثيق الدولية*. جمهورية مصر العربية: المركز القومي للإصدارات القانونية. ص ٤٤.

ومن خلال سعي سلطنة عُمان الدؤوب للتنسيق والشراكة الأممية مع المنظمات واللجان وغيرها، وذلك بهدف تعزيز وضمان تحقيق منظومة حقوق الإنسان لأهدافها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي مما أسهم بشكل مباشر في تعزيز التمتع بالحق في الحياة والصحة والتعليم والتنمية والمشاركة المجتمعية لتحقيق السلام والتنمية والقضاء على الفقر في العالم. الأمر الذي يؤكد على وفاء سلطنة عُمان بالتزاماتها وتعهداتها ودورها الفعال والايجابي في هذا المجال.

ولقد سعت حقيقة سلطنة عُمان جاهدة لمكافحة الفساد وللارتقاء بحقوق الإنسان المدنية والسياسية؛ إذ استطاعت السلطنة استغلال مواردها النفطية المحدودة في إحداث نهضة تنموية ملفتة للنظر. فقد شهدت خلال عقود بسيطة نقلة حضارية جعلتها تتحول من مجتمع بدائي إلى مجتمع حديث ينعم فيه المواطن بمستوى اقتصادي مرتفع نسبياً، علاوة على نظام تعليمي متميز وخدمات صحية متقدمة غير خدمات الكهرباء والمياه والطرق التي تحرص الدولة على توفيرها للمواطنين.

ولقد انضمَّت سلطنة عُمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٤) المؤرَّخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣م الذي نُشر في الجريدة الرسمية، العدد ١٠٣٥ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣م .وأودعت سلطنة عُمان صكَّ انضمامها إلى الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م.

ويرتكز النظام القانوني العُماني على القوانين والمراسيم السلطانية التي يصدرها جلالة السلطان والتي تستند إلى النظام الأساسي للدولة أو لا تتعارض مع أحكامه. ويتم إصدار القوانين بموجب مراسيم سلطانية بعد إقرارها من مجلس عُمان (مجلس الدولة ومجلس الشورى)، أمَّا اللوائح والقرارات المنظمة فتصدر من وحدات ومؤسسات الجهاز الإداري للدولة كل في مجال اختصاصها.

وتطبّق سلطنة عُمان القانون المدني .ويتضمن الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد أحكاما من عدد من القوانين لاسيما قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالإضافة إلى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالنسبة للقانون الدولي، تكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون بعد التصديق عليها من جلالة السلطان وتعتبر جزءًا من قانون البلاد طبقًا للمادتين(٧٦ و ٨٠) من النظام الأساسي للدولة.وتنقسم المحاكم نوعيا إلى محاكم جنائية ومدنية بدرجتيها الابتدائية والاستئنافية، وتعلوها جميعاً المحكمة العليا .وتتبع الإجراءات الجنائية نظاماً اتهاميا وتتكوَّن من مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

ولدى سلطنة عُمان العديد من الجهات والأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لعلَّ أبرزها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وإدارة الادعاء العام لجرائم الأموال العامة، وحدة التحريات المالية في شرطة عُمان السلطانية وادارة مكافحة الجرائم الاقتصادية في الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية في شرطة عُمان السلطانية.[٣٢١]

ومن جانب اخر فان حقوق وحريات الإنسان هي المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس أن يعيشوا بدونها بكرامة كبشر، إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وإن من شأن احترام حقوق وحريات الإنسان أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع والدولة تنمية كاملة.

ولقد أكد مجلس الوزراء بسلطنة عُمان في بيانه الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٢م بأنه (يقر دراسة تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٢) بهدف تعزيز الشفافية والإجراءات الحكومية المتخذة لمكافحة الفساد وسيقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية

[٣٢١] الموقع الرسمي على الانترنت لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. الخلاصة الوافية. ٢٠٢٢. سلطنة عُمان.

للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة حول مشروع التعديلات التي سيتم إدخالها على القانون الساري تحقيقاً للمزيد من الحماية للمال العام).

وحقيقة يمكن الربط بين حقوق الإنسان والفساد بطريقتين، الأولى، إمكانية وقوع انتهاك لحقوق الإنسان بسبب تصرف فاسد؛ والثانية، إمكانية وقوع انتهاك لحقوق الإنسان مشترك من خلال التدابير المتخذة لمكافحة الفساد، ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الماضية، أضحى من الواضح الآن أن عدم وجود أو إفساد عملية التمتع بحقوق الإنسان يُعد أثر من آثار الفساد السلبية.

وفي الحقيقة فإنه يُعاني الأشخاص والمجموعات المحرومة من الفساد أو غير الفاسدين بشكل غير متناسب. فهذه الطبقة أو الفئة غالباً ما تعتمد على السلع والخدمات العامة، ولا تملك إلاّ القليل من الوسائل للوصول إلى الخدمات الخاصة البديلة. كما أنّها لا تحظى إلا بعدد محدود من الفرص للمشاركة والمساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات والمشاريع والبرامج التنموية العامة، وتفتقر أيضاً إلى الموارد الضرورية للدفاع عن نفسها وطلب التعويضات.[٣٢٢]

أما الأشخاص الذين ينخرطون في الجهود المبذولة من أجل التحقيق في قضايا الفساد والإبلاغ عنها ومتابعة وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم، فهم معرّضون أكثر من غيرهم وبشكل متزايد لخطر انتهاك حقوق الإنسان التي يتمتّعون بها وبالتالي يجب حمايتهم بشكل فاعل لضمان قيامهم بالدور المنوط بهم بسهولة ويسر.

ويرى الباحث أنه يجب أن تتوافق الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد مع المعايير المعتمدة لحقوق

[٣٢٢] الكواري، علي خليفة. ١٩٨٦. *نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية*. لبنان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٢٧.

الإنسان وحرياته الأساسية وإلا تفقد شرعيتها. وأن تقدم معايير ومبادئ وآليات حقوق الإنسان فرصاً إضافية تُكمّل الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

وفي الحقيقة تشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد، وهو نهج يضع استحقاقات حقوق الإنسان الدولية ("أصحاب الحقوق") وما يقابلها من التزامات تقع على عاتق الدولة ("الجهة المسؤولة") في صلب النقاش بشأن الفساد والجهود المبذولة لمكافحته على كافة المستويات.[٣٢٣]

ومن الملاحظ ارتباط جهود مكافحة الفساد بحقوق الإنسان بحيث يعزز الحُكم الرشيد وحقوق الإنسان بعضهما البعض. وتطرح معايير حقوق الإنسان مجموعة من القيم والمبادئ التي تسترشد بها الحكومات وصناع ومتخذي القرار وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في أعمالها. كما تقدم مجموعة من معايير الأداء التي يمكن من خلالها مساءلة هذه الجهات الفاعلة. وإضافة إلى ذلك، تغني مبادئ حقوق الإنسان مضمون جهود الحُكم الرشيد، أي أنها قد تسترشد بها في عملية وضع الأطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغير ذلك من التدابير اللازمة.[٣٢٤]

لكن في المقابل، لا يمكن احترام حريات وحقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحُكم الرشيد. ويعتمد إعمال حقوق الإنسان اعتماد كبير على توفّر بيئة مواتية وتمكينيه. ويتضمن ذلك الأطر

---

[٣٢٣] الأمم المتحدة. *حقوق الأنسان*. مكتب المفوض السامي (٢٠١٩). الفساد وحقوق الأنسان. الفساد وحقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشي.

[٣٢٤] سقني، فكيه. ٢٠٢٠. *التمكين من حقوق الإنسان متطلباته وموانعه في الوطن العربي*. جمهورية مصر العربية: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. ص ٣٨٦.

والمؤسسات القانونية الملائمة بالإضافة إلى العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية المسؤولة عن الاستجابة لحقوق السكان واحتياجاتهم.

ويمكن تنظيم العلاقة بين الحُكم الرشيد وحقوق الإنسان حول أربعة مجالات:

١. المؤسسات الديمقراطية

تُنشئ الإصلاحات التي يفرضها الحُكم الرشيد على المؤسسات الديمقراطية، عندما تترسّخ في قيم حقوق الإنسان وحرياته، سُبلاً تسمح للرأي العام بالمشاركة في وضع السياسات سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية. كما تنشئ آليات لإدماج فئات اجتماعية متعددة في عمليات اتخاذ القرارات، لا سيّما على الصعيد المحلي. وقد تشجع كلًّا من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على صياغة مواقفه بشأن قضايا تهمّه والتعبير عنها بكل حرية ودون تقييد.

وإذا كانت المشاركة الشعبية تعتبر شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة والتي هي أحد أهم محاور رؤية عُمان ٢٠٤٠ فإن الديمقراطية تعتبر شرطاً أساسياً كذلك لعملية المشاركة. وإذا كانت الدول في وطننا العربي اتجهت إلى الخصخصة والاندماج والانفتاح على اقتصاد السوق المحلي بل والانفتاح على الاقتصاد العالمي إلا أن ذلك لم يوائم ويتعاصر مع الانفتاح في المجالات السياسية، فنجد بأن القيود ما زالت شديدة ومفروضة على مؤسسات المجتمع المدني ولا تكاد تختلف في ذلك النظم الملكية أو الجمهورية الراديكالية أو المحافظة.[٣٢٥]

٢. تقديم الخدمات العامة

تؤدي الإصلاحات التي يفرضها الحُكم الرشيد، في مجال توفير الخدمات الحكومية العامة إلى كافة الناس بالمساواة والعدالة، إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تحسّن قدرات الدولة على الوفاء بمسؤوليتها

[٣٢٥] هيثم مناع. ٢٠١٨. *الإمعان في حقوق الإنسان ـ موسوعة عالمية مختصرة ـ*. لبنان. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع. ص١٥٤.

والتزاماتها في توفير المنافع العامة الأساسية لحماية عدد من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم والصحة والغذاء والعمل.

وفي هذا الإطار قامت سلطنة عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/١٣١) بإنشاء هيئة تنظيم الخدمات العامة يسند إليها توفير خدمات قطاع الكهرباء والماء والصرف الصحي وتنظيم نقل الغاز الطبيعي وهي خطوة ومبادرة جيدة فيما يتعلق بضرورة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بسهولة ويسر وتحت إشراف جهة إدارية واحدة.

وقد تتضمن مبادرات الإصلاح آليات متعلقة بالمساءلة والشفافية والمحاسبة وأدوات السياسة العامة التي تراعي الاعتبارات الثقافية من أجل ضمان توفر الخدمات للجميع وقبولهم لها، وسبلاً لمشاركة الرأي العام في اتخاذ القرارات لضمان توفر كافة الخدمات العامة للجميع بعدالة ودون تمييز.[٣٢٦]

٣. سيادة القانون

عندما يتعلق الأمر بسيادة القانون، فإن مبادرات الحُكم الرشيد التي تراعي حقوق الإنسان وحرياته تحقق إصلاح التشريعات والقوانين وتساعد المؤسسات، ابتداءً من النظم الجزائية مروراً بضمان الحريات ووصولاً إلى المحاكم والبرلمانات، بهدف تحسين تنفيذ هذه التشريعات. وقد تتضمن مبادرات الحُكم الرشيد الدعوة إلى الإصلاح القانوني ورفع مستوى التوعية العامة بشأن الإطار القانوني الوطني والدولي وبناء القدرات وإصلاح المؤسسات.

٤. مكافحة الفساد

[٣٢٦] سقني، فكيه. ٢٠٢٠. المرجع السابق الإشارة إليه. ص ٣٩٥.

فيما يتعلق بمكافحة الفساد، تعتمد جهود الحُكم الرشيد على مبادئ مثل المساءلة والمحاسبة والشفافية والنزاهة والمشاركة لإعداد تدابير مكافحة الفساد. وقد تتضمن المبادرات إنشاء مؤسسات مثل لجان محايدة ومستقلة لمكافحة الفساد، وإيجاد آليات لتبادل المعلومات، ورصد استخدام الحكومات للأموال العامة وتنفيذها للسياسات والخطط التنموية الاستراتيجية.[٣٢٧]

وذلك على النحو يمكن من خلاله توضيح أوجه العلاقة بين الفساد وتأثيره على حقوق الإنسان فيما يلي:

١ ـ تعزيز سياسة التمييز بين الناس في الحقوق:

ان الفساد يعزز من المحسوبية والواسطة ويدخل العلاقات الشخصية في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات من قبل المؤسسات الرسمية تجاه الناس مما يضعف بشكل حقيقي سلطة إنفاذ القانون وبالتالي يفضي الى منهج تمييزي بين الناس في مجالات عدة منها الحق في المشاركة العامة، والحق في الوصول الى المعلومة، وغياب العدالة الاجتماعية، والتأثير على سير العدالة والحق في محاكمة عادلة، والتأثير في الحصول تكافؤ الفرص والتنمية، وضرب مفاهيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة وأيضا الحق التعليم، والحق في الصحة وتوزيع مكتسبات التنمية التي تؤثر على الحق في مستوى معيشي لائق وغيرها. وان هذه الآثار التمييزية ستخل بالولاء الوطني وقد تفضي الى تفشي العنف والإقصاء المجتمعي.[٣٢٨]

٢ ـ التأثير السلبي الكبير على الفئات الأكثر عرضة للانتهاك:

---

[٣٢٧] الأمم المتحدة. ٢٠١٩ . *حقوق الإنسان*. مكتب المفوض السامي. نبذة عن الحُكم الرشيد وحقوق الإنسان.

[٣٢٨] خليل إبراهيم محمد إبراهيم. ٢٠١٠. حقوق الإنسان في قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة. رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. المملكة الأردنية الهاشمية: الجامعة الأردنية. ص٤٩.

أمام ما تم ذكره من حدوث تمييز وضعف حُكم القانون بسبب الفساد فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى حدوث انتهاكات كبيرة قد تطال الفئات الأكثر احقية في الرعاية والمساعدة لا سيما النساء والأطفال والمسنين والفقراء والأشخاص ذوي الاعاقة وغيرهم.

ان الفساد يؤدي إلى تحويل الخدمات والانصراف عن الفئات الأكثر عرضة للانتهاك إلى فئات اخرى ذات مصالح ونفوذ كبيرين وبشكل غير قانوني ولا يخدم حقوق الإنسان، والتي سيكون من أول ضحاياها الفئات الأكثر عرضة للانتهاك. كما ان ذلك قد يفضي إلى استغلال هذه الفئات من قبل قوى متنفذة ومن القائمين على تنفيذ البرامج الخدمية والأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون، والتي قد تصل إلى ممارسة العنف عليها كالضرب والعنف الجنسي والاستغلال وسوء المعاملة وذلك بسبب غياب المساءلة والمحاسبة. حيث أن انتشار الفساد وغياب معايير النزاهة سيقلل من الرقابة على المؤسسات الرسمية والخاصة والأشخاص مقدمي الخدمات.[٣٢٩]

٣ ـ التأثير على الخدمات والبرامج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

إن انتشار الفساد سيؤدي إلى عدم إيلاء طائفة الحقوق هذه لا سيما التعليم والصحة والعمل وبرامج التنمية الاجتماعية ومكافحة البطالة الاهتمام الكافي في خطط وبرامج الحكومة، حيث ستتردى كثيراً نوعية الخدمات المقدمة للناس. مما سيزيد من مستوى الفقر وتعميق الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية وبالتالي تراجع دور الدولة الاجتماعي (دولة الرفاه) لصالح فئات اقتصادية وقوى سياسية وطنية أو دولية. وعليه فإن القيم التي تتبناها الدولة ستتغير من دولة ترعى العدالة إلى دولة ترعى التمييز والظلم ولكن بغطاء قانوني بالإضافة إلى تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة دون العمل على تحقيق التوازن بينهما. وبالتالي

[٣٢٩] عبد اللطيف، عادل. ٢٠٠٤. *الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها (إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي ومعالجتها*. الفساد والحُكم الصالح في البلاد العربية. مصر: مجلة المستقبل العربي. العدد ٣٠٩ نوفمبر ٢٠٠٤. ص ٩٨.

ستكون الوسائل البديلة للحصول على الحقوق عبر البرامج الخدمية من قبل الدولة بواسطة الرشوة. كما أن ذلك سيزيد من ارتفاع معدلات ارتكاب الجريمة مما سيؤثر ذلك مرة اخرى على كلفة البرامج الموجهة لمحاربة هذه الجرائم ومعالجتها، ويكون بذلك هو تحويل الميزانيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية إلى ميزانية خاصة لمعالجة الآثار السلبية لبرامجها الفاسدة والمخالفة للتشريعات القانونية والشرعية.[٣٣٠]

٤ . الحقوق المدنية والسياسية:

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى إضعاف المشاركة السياسية مما يؤدي بدوره إلى أن تختزل مثل هذه المشاركة على الفئات التي تمتلك الثروة وعناصر القوة الاقتصادية مستندة إلى تحالف اجتماعي مع بعض القوى الاجتماعية والتي قد تكون قوى مناهضة لقيم الديمقراطية أصلا وتكون هذه الفئات على اتصال مباشر مع مراكز صنع القرار أو المسؤولين الحكوميين.

وعندما يتفشى الفساد في الدولة، فإن القرارات التي تتخذها إدارات المناصب العامة لن تراعي الصالح العام. ونتيجة لذلك، فإن الفساد قد يلحق الضرر بمشروعية النظام الديمقراطي وإلى فقدان الدعم الجماهيري للمؤسسات الديمقراطية، وتُفتر همة الناس عن ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية وعن المطالبة باحترام هذه الحقوق. وتكثر حالات تزوير الانتخابات ويتسلل بالطبع الفساد حتى في تمويل الأحزاب السياسية، الأمر الذي قد يشكل خطرا كبيرا ليس فقط على الحقوق الإنسانية بل على السيادة الوطنية أيضا.[٣٣١]

إن التمتع أو الحصول على حقوق الإنسان وحرياته لا يتم بالمناداة الجوفاء الفارغة وبالضجيج كظاهرة

---

[٣٣٠] دريس، باخويا وآخرون. ٢٠١٨. *منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد (رسالة مقارنة)*. الجزائر: المصرية للنشر والتوزيع. ص١٨٤.

[٣٣١] الصبح، رياض. ٢٠١٤. *أثر الفساد وعدم النزاهة على حقوق الإنسان*. جريدة الدستور الاردنية. تم نشره في يوم الأربعاء ٢٩ / يناير /٢٠١٤م. المملكة الاردنية الهاشمية.

صوتية ولا بتكرار الشعارات الرنانة في كل محفل بقدر ما يتم بالعمل النضالي والمطالبة من أجل امتلاكها وكما يقال بأن (الحقوق تنتزع ولا تمنح)، ومن خلال ذلك يتوجب خلق أعمال تراكمية ترسخ في الوعي العربي ضرورة احترام الحقوق الإنسانية، وجعلها رؤية مركزية تنطلق منها رؤيتنا إلى الذات والآخر، هذا العمل يستوجب أن يكون بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام بكافة أنواعها.[٣٣٢]

ومن الملاحظ بأن ظاهرة وحالات الفساد تقل في حالة احترام وتطبيق حقوق الإنسان، وان جميع تلك الحقوق تتعرض للانتهاك حيث يستشري الفساد في المجتمع ومؤسساته، وعلى ذلك فان انتشار الفساد يفرض تقييد الحقوق ويحَّول موارد الدولة عن مسار استخدامها في الشأن العام، وذلك عندما تكون الحكومات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للإنسان.[٣٣٣]

لذا نجد أن العلاقة تكون واضحة بين الفساد والحرمان من الحقوق إذ لا يمكن تصور حالة من حالات حقوق الإنسان إلا وتتأثر بالفساد بوصفه معوقا لها، فهو يشجع على تجاهل القوانين والأنظمة وحتى النصوص الدستورية كما يؤثر على الصحة والسلامة والبيئة والتعليم والقضاء العادل، ويزيد من فرص الاجرام والعصابات المنظمة وغسيل الأموال والاتجار بالنساء والأطفال.

ومما يجعل العلاقة عكسية بين حقوق الإنسان والفساد، إذ كلما ازداد حجم الفساد في الدولة كلما قل التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها دستوريا وبما أن الفساد أفةً تصيب كل

[٣٣٢] هيثم مناع. ٢٠١٨. المرجع السابق الاشارة اليه. ص ١٥٦.

[٣٣٣] سقني، فكية. ٢٠٢٠. المرجع السابق الاشارة اليه. ص٣٩٩.

المؤسسات، فإن غياب الرقابة على فساد الساسة يُسهل الانحراف في سلوك العاملين ويزيد من خرق القوانين ويوفر فرص الإفلات من العقاب.[٣٣٤]

وبسبب المساس المباشر للفساد المالي والإداري بمنظومة حريات وحقوق الإنسان، فإن رسم طريق لمكافحة هذه الجريمة، يستوجب بالضرورة أن يكون وفق نهج قائم على احترام حقوق الإنسان، لذلك فمكافحة الفساد مهمة قانونية وأخلاقية وطنية، ولا يوجد شك بأنها ستسهم في تعزيز وحماية حقوق وحريات الإنسان، وفي نجاح خطط التنمية وبلوغها أهدافها، فالتنمية لها دور فعال في تقدم المجتمعات ونهوضها من خلال التركيز على الإنسان كمحور وهدف أساسي للتنمية والاهتمام بصحته لتمكينه من العيش حياة طويلة خالية من أعباء المرض والرفع من قدرته المعرفية والعلمية وتوفير نصيب كافي من الدخل يضمن له حياة كريمة، كلها عوامل تساعد على الإبداع والتطوير مما يؤثر بشكل مباشر على التنمية في مختلف ميادينها[٣٣٥].

خلاصة الفصل

مما لا شك فيه بإن انتشار ظاهرة الفسادالإداري والمالي ومحدودية النزاهة والمحاسبة والرقابة والمساءلة في مؤسسات الدولة سيؤدي حتماً لا محالة إلى انتهاك التزام الدولة بحقوق وحريات الإنسان الأمر الذي

---

[٣٣٤] نجم، عماد الدين إسماعيل مصطفى. ٢٠٠٣. *ظاهرة الفساد في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة*. رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جمهورية مصر العربية. جامعة القاهرة. ص ٣٢.

[٣٣٥] فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي .٢٠١٩ .*تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته*. تاريخ النشر الكترونيا: ١٢ يوليو ٢٠١٩م.

سيحول دون وضع البرامج والسياسات الفعالة لتعزيز وتفعيل احترام حقوق الإنسان في الدولة. وذلك لكون أن الفساد يمس جميع مجالات حريات وحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ان النظم القانونية والتشريعات في الدولة الواحدة يجب ان لا تكون جامدة ومتقوقعة على ذاتها بأي حال من الأحوال بل يجب ان تتميز بالمرونة دائماً واستشراق المستقبل وان تكون قابلة للتعديل والتغيير متى لزم الأمر، بل وللإلغاء كذلك، وذلك تبعاً للتطور والتحديث الذي يستجد على منظومة القيم الاجتماعية عبر التاريخ دون إغفال المصلحة العامة للمجتمع.

ومما يبدو واضح من خلال ما توصلنا له في هذا الفصل بأن العلاقة تكون واضحة بين الفساد والحرمان من الحقوق إذ لا يمكن تصور حالة من حالات حقوق الإنسان إلا وتتأثر بالفساد بوصفه معطلاً ومعوقا لها، فهو يشجع على تجاهل القوانين والأنظمة وحتى النصوص الدستورية النافذة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA